العرب
الثلاثاء 2021/09/21
السنة 44 العدد 12186

# صناعة الإسمنت تختزل قتامة الأزمات الاقتصادية في سوريا

## القطاع يصطدم بعراقيل التمويل لإيقاظ المصانع من سباتها

الأزمات تجتمع في صناعة الإسمنت

يختزل قطاع صناعة الإسمنت في سوريا الأزمات الاقتصادية القاسية التي تمر بها البلاد، حيث تأثر بشكل واضح من عمليات التدمير وعدم قدرة الحكومة على إيقاظه بسبب شح السيولة النقدية، رغم تفاؤل المسؤولين بأنه بالإمكان التعويل على مساعدة المستثمرين للدخول في شراكات تعيد تأهيل القطاع مرة أخرى.

دمشق – تتزايد المؤشرات يوما بعد يوم على أن قطاع صناعة الإسمنت في سوريا يمر بمرحلة حرجة للغاية مع عجز الشركات العاملة في القطاع عن السير بعيدا عن المشاكل التي تعاني منها البلاد، رغم إصرار الحكومة على أن لديها خططا لإنقاذها من الدمار الذي لحق بها وزيادة طاقة الإنتاج.

وما يفاقم معاناة القطاع، توقف العديد من المصانع بسبب الحرب إلى جانب ضعف الخبرات والتمويل وصعوبة التحويلات المالية، التي تعد من أبرز المشكلات التي تعاني منها السوق المحلية، وليس في مجال الإسمنت فحسب، بل في كافة القطاعات أيضا.

ورغم تأكيد المدير العام للمؤسسة العامة للإسمنت الحكومية المثنى السرحاني أن العمل جار على خطة لتطوير القدرات الإنتاجية للمصانع، لكن تبدو التحديات أكثر بكثير من الرهانات.

وشهدت صناعة الإسمنت تراجعا كبيرا خلال أعوام الحرب، إذ تعرضت مصانع القطاع العام وخاصة بمحافظة حلب للتدمير، واقتصر عمل مصانع القطاع الخاص على شركة إسمنت البادية والتي توقفت في عدة مناسبات.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن الشركات التابعة للمؤسسة الحكومية تنتج ما بين 10 آلاف و10.5 ألف طن من الإسمنت يوميا حسب الحالة الفنية للمصانع، وهي تغطي ما بين 60 و65 في المئة من حاجة السوق في مناطق سيطرة النظام السوري.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى السرحاني قوله إن "الخطة بدأت برفع الطاقة الإنتاجية لشركة إسمنت طرطوس، حيث انتهت من تأهيل الفرن الرابع وتم البدء بتأهيل الفرن الثالث لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 3 آلاف طن يوميا".

المثنى السرحاني

العمل جار على خطة لتطوير القدرات الإنتاجية للمصانع

وتنتج شركة عدرا 2500 طن يوميا، ومن المتوقع أن تصل إلى 3 آلاف طن بعد إعادة تأهيل الفرن الثالث، والذي سيدخل الإنتاج خلال شهر تقريبا.

وتعمل شركة إسمنت الرستن بمطحنة كلنكر واحدة بطاقة يومية 250 طنا، وقد تم الإعلان قبل فترة عن استدراج عروض لتطوير المطحنة ورفع الطاقة الإنتاجية إلى 500 طن يوميا.

وستقوم الشركة بجلب مادة الكلنكر من الشركة السورية للإسمنت بحماة، حيث يعد المصنع الثالث من أحدث المصانع، وقد تم تشغيله في العام 2007. ومن المتوقع أن ترتفع الكميات المسلمة إلى نحو 11.5 ألف طن يوميا في نهاية العام بعد الانتهاء من أعمال التطوير.

وتعمل معظم آلات وتجهيزات مصانع الإسمنت منذ ستينات القرن الماضي، ومعظم خطوط الإنتاج باتت قديمة، واستمرارها بالإنتاج يتطلب مصاريف كبيرة أحيانا، وهو ما يشكل بعدا إضافيا لعدم إمكانية دمشق إيقاظ هذا القطاع من سباته.

ومع ذلك تبقى هذه الإنتاجية جيدة في نظر المسؤولين، وذلك بالنظر إلى القيود المفروضة على الدولة بشأن حصولها على تمويلات خارجية بسبب العقوبات الأميركية.

ويؤكد المدير العام للمؤسسة أن معظم المصانع انتقلت من حالة الخسارة إلى حالة الربح، ومنها منشأة طرطوس والتي كانت خاسرة بنهاية العام الماضي بحدود المليار ليرة، والآن رابحة بحدود الستة مليارات ليرة.

وقد تعرضت الشركة العربية للإسمنت في حلب هي الأخرى لتدمير طال جزءا كبيرا من تجهيزاتها. وتقول السلطات إن تكلفة إعادة تأهيلها تصل إلى مئة مليون دولار.

واضطرت الحكومة إلى طرح إعادة تأهيلها على المستثمرين، وقد فاز أحد رجال الأعمال المحليين بصفقة تطويرها التي ستستمر نحو أربعة أعوام، قبل أن تبدأ الإنتاج بطاقة تبلغ 1.1 طن سنويا.

وكشف السرحاني عن تقدم شركة "من دولة صديقة"، لم يسمها، بعرض لإقامة مصنع متكامل بطاقة 5 آلاف طن يوميا وتشغيله لأكثر من ثلاثين عاما. وقال إن "العرض ما زال في مرحلة الدراسة"، في الوقت الذي توجد فيه شركة إسمنت جديدة قيد الإنشاء هي الشركة المتحدة.

وتبدو وضعية شركة الشهباء في حلب كغيرها من الشركات، فقد دمرت مصانعها ولا يمكن الاستفادة سوى من أرضها ومقالعها.

ورغم أن هذه الصناعة تعد من الأعمال الخطرة، إلا أن حوافز عمال الإسمنت قليلة قياسا بالأعمال المجهدة، وهو ما دفع بالحكومة إلى وضع نسبة من المبيعات كحوافز إنتاج.

وفي ظل ما يمر به القطاع من مشاكل يعتقد خبراء أن مشاركة القطاعين الخاص والعام أمر حتمي، لأنها صيغة مشجعة للشركات التي تملك الخبرة والدراية الفنية والملاءة المالية للدخول إلى مصانع الإسمنت التابعة للقطاع العام.

وأفضت دراسات حول تكاليف إنتاج الطن من الإسمنت إلى أن المنتج المحلي غير منافس لارتفاع الأسعار، بسبب عدة عوامل من بينها انهيار الليرة وارتفاع أسعار المواد الأولية إلى جانب مشكلة الكهرباء.

وتظهر التقديرات أن تكلفة طن الإسمنت تصل إلى 110 دولارات، وهي من بين الأعلى في المنطقة، ففي مصر مثلا تبلغ التكلفة 50 دولارا فقط، ولذا فالعاملون بالقطاع لن يتمكنوا من إعادة هدير المصانع بالشكل المطلوب إلا بدعم حكومي لخفض التكاليف، وهو ما لا تقدر عليه دمشق.

# السعودية توسع استثماراتها في الصناديق العقارية المتداولة

الرياض – كشفت السعودية الاثنين أنها تنوي توسيع استثماراتها في الصناديق العقارية التي يتداول أسهمها في البورصة المحلية، في مسعى جديد لزيادة الإيرادات المستدامة من هذا القطاع المهم.

وقال حمزة العسكر نائب محافظ الهيئة العامة لعقارات الدولة في السعودية إن "الهيئة تعتزم طرح صناديق 'ريت' حكومية في السوق المالية السعودية قريبا بهدف إتاحة الفرصة للقطاع الخاص والمستثمرين للاستفادة من الأصول العقارية التي تمتلكها وتديرها الدولة".

ورجح العسكر في تصريحات لوكالة بلومبرغ الشرق أن يتم طرح أول صندوق حكومي في السوق المالية خلال الفترة القليلة المقبلة على أن يتبعه طرح صناديق أخرى خلال السنوات القادمة.

وتأتي هذه الخطوة بالتزامن مع مشروع حكومي لحصر جميع العقارات المملوكة للدولة، بالتعاون مع وزارة المالية، بهدف إدراجها لاحقا ضمن القوائم المالية للحكومة.

وقال العسكر "نعمل حالياً على تحويل حيازات الأصول إلى حيازات نقدية ضمن مشروع حكومي واسع يتضمن حصر جميع عقارات الدولة من أراض وأصول مؤجرة أو مستغلة وغيره وتحديد قيمتها ومن ثم إدراجها لاحقا ضمن القوائم المالية للحكومة".

وصناديق ريت هي أداة ائتمان للاستثمار العقاري، وتندرج تحت فئة الصناديق العقارية، حيث يتم الاكتتاب في وحدات هذه الكيانات والتداول فيها مثل الأسهم.

والاستثمار في الصناديق العقارية يحمل في طياته العديد من الفرص المستقبلية، كأداة استثمارية عقارية فعالة موجهة إلى العقارات المدرة للدخل، كما أن هذه الصناديق تعد رافدا مهما من روافد الاستثمار في الدولة المدرج فيها الصندوق.

وتعد صناديق الاستثمار العقارية نوعا من الأوراق المالية مرتفعة السيولة ويتم تداولها في سوق الأوراق المالية، وعادة ما يتم إنشاؤها كصناديق استثمارية مشتركة، مما يمكّن المستثمرين من شراء أسهم فيها.

حمزة العسكر

سيتم طرح صناديق «ريت» حكومية في بورصة تداول قريبا

وتستثمر صناديق ريت بشكل كبير في القطاع العقاري، وتدر دخلا سنويا لملاك الوحدات بحسب أدائها، وتشير التقديرات إلى أنها توزع قرابة 90 في المئة من إجمالي الأرباح المحققة.

وتتيح هذه الكيانات أدوات تمويلية جديدة تعزز نمو صناعة التشييد لمواجهة الطلب المتزايد بشكل كبير على العقارات في دول الخليج. كما أنها تساعد صغار المستثمرين على الاستثمار في القطاع العقاري والاستفادة من العائد في حال نجاحها.

وتعتبر السعودية والإمارات أهم بلدين في المنطقة العربية في تأسيس هذا النوع من الصناديق، إذ يتصدر الاستثمار العقاري في البلدين أولويات المستثمرين.

وفي نوفمبر 2016 تم إدراج صندوق الرياض ريت كأول صندوق متداول في بورصة تداول التي تضم حاليا قرابة 17 صندوقا عقاريا.

أما في الإمارات فيعد صندوق الإمارات ريت أول الصناديق المتداولة، حيث تم إدراج الصندوق في بورصة ناسداك دبي في العام 2014. وفي يناير الماضي تم إدراج صندوق المال كابيتال ريت في سوق دبي المالي.

ولدى سلطنة عمان أيضا تجربة من هذا النوع، فقد تم طرح صندوق عمان العقاري للاكتتاب في بورصة مسقط وقد تم الانتهاء من الاكتتاب في نهاية يناير الماضي.

# نمو إشغال مرافق السياحة في الإمارات يدعم تعافي القطاع

## 3 مليارات دولار حجم العائدات في 6 أشهر

تؤكد أوضاع المرافق السياحية في الإمارات أنها نفضت عن نفسها غبار التراجع الذي تراكم خلال فترة الجائحة وبدأت تحقق نسب إشغال مرتفعة منذ بداية هذا العام بفضل المبادرات الحكومية لإنعاش القطاع، وسط توقعات بأن يواصل التعافي مع استضافة إكسبو 2020 دبي لجحافل الزوار من أنحاء العالم.

أبوظبي – استطاع قطاع السياحة في الإمارات خلال النصف الأول من هذا العام تحقيق معدلات إشغال في المنشآت الفندقية والسياحة بلغت 62 في المئة بعد تخفيف قيود الإغلاق بسبب الجائحة، متفوقا على الوجهات السياحية الرئيسية على مستوى العالم.

وجاءت هذه النسبة أعلى من مثيلاتها في أبرز عشر وجهات سياحية عالميا مثل الصين التي حققت معدل 54 في المئة والولايات المتحدة بنحو 45 في المئة والمكسيك بنسبة 38 في المئة ثم المملكة المتحدة بنسبة 37 في المئة فتركيا بواقع 36 في المئة.

واستقطبت المنشآت الفندقية والسياحية في الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضيين نحو 8.3 مليون نزيل بنمو بلغ 15 في المئة على أساس سنوي.

وخلال فترة المقارنة نفسها، بلغ عدد الليالي الفندقية التي قضاها النزلاء نحو 35 مليون ليلة بنمو بلغ 30 في المئة، كما ارتفع متوسط إقامة النزلاء إلى 4.1 ليلة بنمو 12.5 في المئة.

وصاحب ذلك نمو عائدات المنشآت الفندقية بنسبة 31 في المئة لتصل إلى 11.3 مليار درهم (أكثر من 3 مليارات دولار)، بينما بلغ نصيب السياحة الداخلية أكثر من 30 في المئة من إجمالي نزلاء المنشآت الفندقية.

وتعد السياحة أحد أبرز مصادر العملة الصعبة في البلد الخليجي، حيث تشكل إمارة دبي المركز الرئيسي للأعمال والسياحة في الشرق الأوسط، بفضل شواطئها وفنادقها الفاخرة ومراكز التسوق الراقية.

وأكد أحمد بالهول الفلاسي رئيس مجلس الإمارات للسياحة أن النتائج الإيجابية التي حققها القطاع تأتي ترجمة لرؤية الحكومة بأهمية قطاع السياحة كرافد رئيسي للاقتصاد.

ونسبت وكالة الإمارات الرسمية إلى الفلاسي، وهو وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة قوله إن "مرونة القطاع وكفاءة الحملات سلطتا الضوء على المقومات السياحية التي تتميز بها البلاد مما ساعد القطاع على النمو".

وأضاف أن "هذا الإنجاز يمثل ثمرة لتضافر الجهود الحكومية المعنية بتطوير السياحة الداخلية لجذب أعداد أكبر من السياح المحليين والأجانب".

وتزداد أهمية النتائج المسجلة في ضوء ما تشهده بعض الأسواق السياحية الرئيسية في العالم من قيود في حركة السفر بسبب الآثار الناجمة عن الجائحة.

وأوضح هيثم مطر رئيس مجموعة فنادق ومنتجعات إنتركونتيننتال لمنطقة الهند والشرق الأوسط وأفريقيا أنه بفضل دعم الحكومة والرؤية الواضحة التي تتبناها في تنمية السياحة وتعزيز ريادتها وتنافسيتها واستدامتها "حقق القطاع نموا وانتعاشا مميزا في الفترة الماضية، وهو ما يؤكده الأداء القوي لمحفظة فنادق المجموعة في دولة الإمارات".

وأكد مطر على الدور المميز للهيئات السياحية في الدولة والمبادرات الوطنية السياحية المميزة مثل حملة "أجمل شتاء في العالم" والتي دعمت السياحة المحلية بشكل كبير مما أدى إلى زيادة الطلب وارتفاع الحجوزات.

ويأتي التطور النوعي الذي شهدته منظومة السياحة الداخلية منذ بداية العام وتنامي الإقبال على الوجهات السياحية والمرافق الفندقية في الدولة، ليؤكد فعالية المبادرات الحكومية لتنشيط السياحة الداخلية.

وتسعى السلطات الإماراتية لإعادة نشاط هذا القطاع بوتيرة أسرع من خلال خطة تحدد معايير واشتراطات واضحة تراعي سلامة السياح وتتماشى مع التوصيات الطبية بسبب أزمة كوفيد – 19.

وأوضح الفلاسي أن الجهات المعنية بالتنمية السياحية في الدولة تكثف جهودها المشتركة لزيادة نمو السياحة خلال المرحلة المقبلة عبر مشاريع ومبادرات تشمل الاستعداد لحملة السياحة الداخلية خلال الدورة المقبلة، وتدشين حملات ترويجية سياحية خارجية بهدف فتح أسواق جديدة لاستقطاب السياح.

ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة نموا أعلى في إشغال الفنادق في ضوء استضافة إكسبو 2020 دبي واستقبال وفود العالم من أكثر من 192 دولة.

أحمد بالهول الفلاسي

سندشن حملات ترويجية لفتح أسواق جديدة واستقطاب السياح

وقال محمد جاسم الريس نائب الرئيس التنفيذي لشركة الريس للسفريات والبواخر "خلال الفترة الماضية لوحظت زيادة الطلب على السياحة في الإمارات كونها من الدول المميزة سياحيا والتي تمتلك مرافق ترفيهية راقية وبنية سياحية متطورة".

كما لوحظ ارتفاع الطلب من السياحة الداخلية مما أدى إلى تنافس الشركات السياحية على توفير عروض سياحية مميزة تستهدف تعزيز السياحة الداخلية في مختلف إمارات الدولة.

وقبل أزمة الجائحة، تلقى القطاع دفعة كبيرة للمضي قدما في تحقيق المزيد من الإنجازات، وذلك بعد استحداث الحكومة تأشيرة سياحية متعددة الدخول لمدة 5 سنوات لجميع الجنسيات، في خطوة للمحافظة على الزخم السياحي الذي شهدته الدولة.

وتسهم التأشيرة السياحية في دعم استراتيجية الإمارات الرامية إلى جذب المزيد من الزوار الأجانب وتوفير أفضل التجارب لهم لتحفيزهم على تكرار الزيارة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأشيرة تنوع الأسواق المستهدفة، لما لها من تأثير كبير في تبسيط إجراءات السفر إلى الدولة، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية.

شريان حياة مهم للاقتصاد الإماراتي